توصيات مؤتمر
"اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، آثارها على اقتصاديات الدول النامية وحسم المنازعات الخاصة بها"
ماريوت القاهرة - ١٩ و ٢٠ سبتمبر ١٩٩٩

عقد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي المؤتمر الدولي الثاني حول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وفض المنازعات الناشئة عنها يومي ١٩ و ٢٠ سبتمبر ١٩٩٩ في القاهرة، وقد شارك في هذا المؤتمر لفيف من كبار المسئولين والخبراء، ولقد ناقش المؤتمر العديد من الموضوعات الهامة في ضوء التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر ١٩٩٩.

كانت أهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر هي:

- المبادئ الأساسية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- مشاركة الدول العربية في النظام التجاري الدولي.
- الرؤية المصرية للإتفاقية العامة لتجارة الخدمات بالإضافة إلى التعرض لبعض قطاعات الخدمات المحددة مثل السياحة، المقاولات، الخدمات المالية . . .الخ
- اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومستقبل الزراعة المصرية
- الموضوعات التي ينتظر التفاوض حولها في مجال الملكية الفكرية.
- الإغراق والدعم وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- العوائق غير التقليدية على حرية التجارة الدولية.
- قطاع الملابس والمنسوجات.
- دور الدول النامية في المفاوضات المنتظرة في إطار منظمة التجارة العالمية.

- إيجابيات وسلبيات انضمام دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة التجارة العالمية.
- مشاكل الدول النامية في مجال تسوية المنازعات التجارية.

ولقد كانت المساهمات ثرية والمناقشات مفيدة وتوصل المؤتمر إلى التوصيات التالية:

١. من المؤكد أن الحل المثالي للدول العربية بوجه خاص لكي تواجه التحديات وتخفف من الآثار السلبية لتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية هو الاعتماد على التكتل الاقتصادي، وقد تكون هذه هي الفرصة للإسراع في تنفيذ اتفاقيات جامعة الدول العربية والقرارات التي اتخذت تنفيذاً لها بدءا من اتفاقية الوحدة الإقتصادية ١٩٥٧ وقرار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ١٩٦٤ بإنشاء سوق عربية مشتركة، وقرار مؤتمر العربية المنعقد في القاهرة ١٩٩٦ لإقامة منطقة تجارة حرة.

٢. التنسيق بين الدول العربية لإنشاء نظام لتجميع المعلومات وجهاز متخصص للدفاع عن المصالح العربية في كافة المسائل المتعلقة بنطاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٣. ضرورة القيام بجهد مكثف لتحديد المواقف الوطنية إزاء القضايا المثارة في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وصياغة البدائل التي ينبغي الدفاع عنها مرتبة طبقاً لأهميتها وأولوياتها. واتباع سياسة خارجية نشطة لتجميع أكبر قدر ممكن من الدول النامية للدفاع عن المصالح والمواقف المشتركة.

٤. أهمية التركيز على تحقيق الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بأعمال منظمة التجارة العالمية للباحثين والمتخصصين لتوفير أكبر قدر من البدائل

المدروسة أمام المفاوض المصري والعربي وفي العالم النامي لمواجهة تحديات المفاوضات المقبلة.

٥. ضرورة إعداد وتجهيز الخبرات اللازمة للتعامل والدفاع عن المصالح الوطنية في مختلف مجالات أعمال المنظمة وبشكل خاص مجالات تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والقواعد التجارية القانونية (دعم وإغراق ووقاية) وتسوية المنازعات.

٦. الاستعداد للجهود المتوقعة لمراجعة الاتفاقيات المختلفة في المنظمة، وتحديد الصعوبات التي تواجهنا في عملية تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي والعمل على إيجاد السبل لمواجهة تلك الصعوبات في إطار أعمال المنظمة في أعقاب المؤتمر الوزاري الثالث.

٧. العمل على تعضيد إمداد الدول النامية بالمساعدات الفنية لإعداد الكوادر الخاصة بها.

الملكية الفكرية:

١. إقامة نشاط إقليمي على المستويين العربي والأفريقي لرصد وحصر وتسجيل ونشر المعلومات والخبرات التي تعتمد على الموارد الوراثية والتراثية.

٢. العمل على إلغاء المادة ٣/٢٧ (ب) بما يسمح باعتبار الطرق البيولوجية الدقيقة والطرق غير البيولوجية والأحياء الدقيقة ملكاً للبشرية.

٣. الدراسة الدقيقة لاتفاقية التنوع البيولوجي للإستفادة مما ورد فيها من أحكام لصالح الدول النامية وبحث سبل الإستفادة منها في أعمال منظمة التجارة العالمية في مجال الملكية الفكرية.

الزراعة:

١. العمل على دراسة العوائق التي تواجه صادراتنا الزراعية وكذلك صادراتنا من السلع الزراعية المصنعة استعدادا لجولة المفاوضات القادمة في هذا المجال، وأهمية التركيز على عدم تأثر الأمن الغذائي لمصر في المفاوضات القادمة والعمل على الحصول على مساعدات لدعم القطاع الزراعي خاصة في ضوء وضع مصر كدولة مستوردة صافية للغذاء.

٢. تشجيع جهود وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في سبيل اصدار قانون جديد للزراعة يأخذ في اعتباره ما ورد في اتفاقيات جولة أوروجواي والويبو واليوباف من إيجابيات حماية الأصول الوراثية والتنوع البيولوجي وميثاق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٣. تشجيع جهود وزارة الزراعة في مسيرة الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي للزراعة المصرية بما يخدم تحقيق الإكتفاء الذاتي والميزة التنافسية للمحاصيل الزراعية وتوجيه البحوث الزراعية في هذا المجال.

الخدمات:

دراسة العوائق التي تؤثر على صادرات مصر في قطاعات الخدمات المختلفة للعمل على إثارتها في المفاوضات القادمة بما يسمح بزيادة الصادرات المصرية في مجال الخدمات بما في ذلك العمل على توسيع الفرص أمام انتقال العمالة في مجال الخدمات، وكذلك الاستعداد لمواجهة الطلبات المتوقعة من شركائنا التجاريين لقيام مصر بتحرير بعض قطاعات الخدمات.

السياحة :

١. أهمية وضع سياسة سياحية تتضمن الأهداف القومية للسياحة وطرق تحقيق هذه الأهداف بما يؤدي إلى مواكبة السياحة القومية والإقليمية لمتطلبات التنمية السياحية المتوازنة والمتواصلة في المنطقة العربية.

٢. أهمية وضع استراتيجية عربية لرفع مستوى جودة الخدمات السياحية والتخطيط العلمي للتنمية السياحية، وتدريب العمالة السياحية والنهوض بمستوى التعليم السياحي وتطوير التشريعات السياحية وأساليب التسويق السياحي لتلائم المتغيرات الدولية.

٣. ضرورة إنشاء شركات سياحية عربية ضخمة تستطيع المنافسة على المستوى الدولي، ودعم التعاون بين الدول العربية وشركات الطيران والسياحة والفنادق للعمل على تحقيق التكامل السياحي العربي وعقد اتفاقيات لتشجيع السياحة البينية العربية.

٤. وضع القواعد التي تضمن حرية المنافسة ومنع الإحتكارات وحماية المستهلك في مجال السياحة.

المقاولات:

١. ضرورة إجراء دراسة لتحليل انعكاسات تطبيق اتفاقية الخدمات على نشاط قطاع الإنشاءات والتصميمات الهندسية، والإجراءات المطلوبة لتعظيم الاستفادة والحد من سلبيات تلك الإتفاقية.

٢. القيام بدراسة كيفية رفع مستوى الكفاءة والقدرة التنافسية لقطاع الإنشاءات حتى يتمكن من المنافسة قومياً ودولياً، وضع خطة متكاملة لتطوير هذا القطاع الحيوي والهام من خلال برامج التدريب، ودعم التعاون بين هذا القطاع ومراكز البحث العلمي والجامعات، وتوفير

البيانات والمعلومات حول الفرص التصديرية في هذا المجال، ومراجعة القوانين المؤثرة على القدرة التنافسية للمقاول المصري.

الإغراق

دراسة سبل التقدم بمبادرات طموحة لمواجهة إساءة استخدام بعض الدول لقواعد الإغراق لتحقيق أهداف حمائية، والتدريب لقيام الدول العربية باستخدام قواعد الإغراق بما يحمي الصناعات الوطنية.

حسم المنازعات

إعادة النظر في نظام حسم المنازعات في إطار المنظمة بحيث يحقق ما يأتي:

١. تيسير التجاء الدول النامية إلى جهاز حسم المنازعات بمنظمة التجارة العالمية وذلك بإنشاء وحدة مستقلة للمساعدة القانونية تضم عدداً من الخبراء والمحامين لمساعدة الدول النامية خارج نطاق سكرتارية المنظمة.
٢. ضبط المواعيد والإجراءات في القضايا المرفوعة من الدول النامية.
٣. دعم منظمة التجارة العالمية للقرارات الصادرة في النزاعات التي تطرح على جهاز حسم المنازعات خاصة إذا كانت القرارات صادرة ضد دولة متقدمة امتنعت عن التنفيذ.

ولا يفوت المؤتمرون أن يوجهوا خالص الشكر والتقدير للسادة منظمي المؤتمر والمتحدثين فيه وكل من شارك في مناقشاته، ويخصون بالذكر السيد الأستاذ الدكتور/ عاطف صدقي رئيس المجالس القومية المتخصصة وأعضاء هذه المجالس الذين ساهموا في المؤتمر بأبحاثهم ومشاركاتهم.